لذاته هو الله تعالى وصفاته بمعنى انها واجبة لذات الواجب تعالى وتقدس واما
في انفسها فهي ممكنة ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم واجبا
له غير منفصل عنه فليس كل قديم الها حتى يلزم من وجود القدماء وجود الالهة
لكن ينبغي ان يقال الله تعالى قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدماء لئلا يذهب الوهم
الى ان كلا منها قائم بذاته موصوف بصفات الالوهية ولصعوبة هذا المقام ذهبت
المعتزلة والفلاسفة الى نفي الصفات والكرامية الى نفي قدمها والاشاعرة الى نفي
غيريتها وعينيتها فان قيل هذا في الظاهر رفع النقيضين وفي الحقيقة
جمع بينهما لان المفهوم من الشيء ان لم يكن هو المفهوم من الاخر فهو غيره والا فعينه ولا
يتصور بينهما واسطة قلنا قد فسروا الغيرية بكون الموجودين بحيث يقدر ويتصور
وجود احدهما مع عدم الاخر اي يمكن الانفكاك بينهما والعينية باتحاد المفهوم
بلا تفاوت اصلا فلا يكونان نقيضين بل يتصور بينهما واسطة بان يكون الشيء بحيث
لا يكون مفهومه مفهوم الاخر ولا يوجد بدونه كالجزء مع الكل والصفة مع الذات
وبعض الصفات مع البعض فان ذات الله تعالى وصفاته ازلية والعدم على الازلي
محال والواحد من العشرة يستحيل بقاؤه بدونها وبقاؤها بدونه اذ هو منها فعدمها
عدمه ووجودها وجوده بخلاف الصفات المحدثة فان قيام الذات بدون تلك
الصفة المعينة متصور فيكون غير الذات كذا ذكره المشايخ وفيه نظر لانهم ان ارادوا
صحة الانفكاك من الجانبين انتقض بالعالم مع الصانع والعرض مع المحل اذ لا يتصور
وجود العالم مع عدم الصانع لاستحالة عدمه ولا وجود العرض كالسواد مثلا
بدون المحل وهو ظاهر مع القطع بالمغايرة اتفاقا وان اكتفوا بجانب واحد
لزمت المغايرة بين الجزء والكل وكذا بين الذات والصفة للقطع بجواز وجود الجزء
بدون الكل والذات بدون الصفة وما ذكر من استحالة بقاء الواحد بدون العشرة

ظاهر

ظاهر الفساد لا يقال المراد امكان تصور وجود كل منهما مع عدم الاخر
ولو بالفرض وان كان محالا والعالم قد يتصور موجودا ثم يطلب بالبرهان ثبوت
الصانع بخلاف الجزء مع الكل فانه كما يمتنع وجود العشرة بدون الواحد يمتنع وجود
الواحد من العشرة بدون العشرة اذ لو وجد لما كان واحدا من العشرة والحاصل
ان وصف الاضافة معتبر واعتبارا لا انفكاك حينئذ ظاهر لانا نقول قد صرحوا
بعدم المغايرة بين الصفات بناء على انها لا يتصور عدمها لكونها ازلية مع القطع
بانه يتصور وجود البعض كالعلم مثلا ثم يطلب اثبات البعض الاخر فعلم انهم لم يريدوا
هذا المعنى مع انه لا يستقيم في العرض مع المحل ولو اعتبر وصف الاضافة لزم عدم
المغايرة بين كل متضايفين كالاب والابن والاخوين والعلة والمعلول بل بين الغيرين
لان الغير من الاسماء الاضافية ولا قائل بذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون
مرادهم انها لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود كما هو حكم سائر المحمولات
بالنسبة الى موضوعاتها فانه يشترط الاتحاد بينهما بحسب الوجود ليصح الحمل والتغاير
بحسب المفهوم ليفيد كما في قولنا الانسان كاتب بخلاف قولنا الانسان حجر فانه لا
يصح وقولنا الانسان انسان فانه لا يفيد قلنا لان هذا انما يصح في مثل العالم
والقادر بالنسبة الى الذات لا في مثل العلم والقدرة مع ان الكلام فيه ولا في
الاجزاء الغير المحمولة كالواحد من العشرة واليد من زيد وذكر في التبصرة ان كون
الواحد من العشرة واليد من زيد غيره مما لم يقل به احد من المتكلمين سوى جعفر
بن حارث وقد خالف في ذلك جميع المعتزلة وعد ذلك من جهالته وهذا لان العشرة
اسم لجميع الافراد ومتناول لكل فرد مع اغياره فلو كان الواحد غيرها لصار غير
نفسه لانه من العشرة وان يكون العشرة بدونه وكذا لو كان يد زيد غيره لكان
اليد غير نفسها هذا كلامه ولا يخفى ما فيه وهي اي صفاته الازلية العلم وهي صفة

Copyright © King Saud University